

Distr.: General
2 March 2006

الجمعية العامة

الدورة الستون

البند ٥٢ (ج) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/60/488/Add.3)]

١٩٥/٦٠ - الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٣٦/٤٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، و ٢٢/٤٩ ألف المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، و ٢٢/٤٩ باء المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، و ١٨٥/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و ٢١٩/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، و ١٩٥/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٢٥٦/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٢١٤/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و ٢٣١/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، وقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٣/١٩٩٩ المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٩، و ٣٥/٢٠٠١ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠١، وإذ تأخذ في الاعتبار الواجب قرارها ٢٧٠/٥٧ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ بشأن التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ تعرب عن بالغ قلقها إزاء عدد ونطاق الكوارث الطبيعية وتفاقم أثرها في السنوات الأخيرة، مما أسفر عن خسائر جسيمة في الأرواح وعواقب اجتماعية واقتصادية وبيئية سلبية طويلة الأمد تمس المجتمعات الضعيفة في كافة أنحاء العالم، ولا سيما في البلدان النامية،

وإذ تكرر تأكيد أن الكوارث الطبيعية على الرغم من أنها تلحق أضراراً بالهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية في جميع البلدان، فإن العواقب الطويلة الأمد المترتبة على

الكوارث الطبيعية تكون وخيمة، بوجه خاص، على البلدان النامية، وتعرقل تحقيق تنميتها المستدامة،

وإذ تسلم بأن الحد من مخاطر الكوارث مسألة شاملة لعدة قطاعات في سياق التنمية المستدامة،

وإذ تسلم أيضا بالعلاقة الواضحة بين التنمية، والحد من مخاطر الكوارث، والاستجابة للكوارث، والتعافي من الكوارث، وضرورة بذل الجهود اللازمة في جميع هذه المجالات،

وإذ تسلم كذلك بالحاجة الماسة إلى زيادة تطوير المعارف العلمية والتقنية القائمة والانتفاع بها في بناء القدرة على مواجهة الكوارث الطبيعية، وإذ تشدد على حاجة البلدان النامية إلى الوصول إلى التكنولوجيا اللازمة للتصدي بفعالية للكوارث الطبيعية،

وإذ تشدد على أن الحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك الحد من قابلية التأثر بالكوارث الطبيعية، عنصر مهم يسهم في تحقيق التنمية المستدامة،

وإذ تؤكد أهمية المضي قدما في تطبيق خطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة^(١) والأحكام ذات الصلة الواردة فيها بشأن قابلية التأثر وتقييم المخاطر وإدارة الكوارث،

وإذ تعرب عن امتنانها العميق لحكومة وشعب اليابان للترتيبات الممتازة التي اتخذت لاستضافة المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث الذي انعقد في كوبي، هيوغو، اليابان، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وللضيافة المقدمة للمشاركين، ولما وضع تحت تصرفهم من مرافق وخدمات وموظفين، وكذلك للتبرعات التي قدمت لتيسير اشتراك ممثلي البلدان النامية في المؤتمر، ولا سيما ممثلي أقل البلدان نموا،

وإذ ترحب بإعلان هيوغو^(٢)، وإطار عمل هيوغو ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث^(٣)، والبيان المشترك الصادر عن الدورة الاستثنائية المعنية

(١) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٢) A/CONF.206/6، الفصل الأول، القرار ١.

(٣) المرجع نفسه، القرار ٢.

بكارثة المحيط الهندي: الحد من المخاطر من أجل مستقبل أكثر أمناً^(٤)، بالصيغة التي اعتمدها المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث،

وإذ تسلم بأن إطار عمل هيوغو مكمل لاستراتيجية يوكوهاما من أجل عالم أكثر أمناً: مبادئ توجيهية لاتقاء الكوارث الطبيعية، والتأهب لها، وتخفيف حدتها، وخطة عملها^(٥)،

وإذ تحيط علماً بأن نطاق إطار عمل هيوغو يشمل الكوارث الناجمة عن الأخطار الطبيعية والأخطار والمخاطر البيئية والتكنولوجية المتصلة بها، ومن ثم فهو يعكس نهجاً شاملاً يتصدى لأخطار متعددة إزاء إدارة مخاطر الكوارث والعلاقة بينها، بإمكانه أن يؤثر إلى حد كبير في النظم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية، كما أكدت ذلك استراتيجية يوكوهاما من أجل عالم أكثر أمناً: مبادئ توجيهية لاتقاء الكوارث الطبيعية، والتأهب لها، وتخفيف حدتها، وخطة عملها،

وإذ تشير إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(٦)،

وإذ تسلم بالحاجة إلى مواصلة بلورة فهم للأنشطة الاجتماعية والاقتصادية التي تزيد من حدة قابلية تأثر المجتمعات بالكوارث الطبيعية ومعالجة تلك الأنشطة، وإلى بناء قدرة المجتمعات على مواجهة مخاطر الكوارث ومواصلة تعزيزها،

١ - **تحيط علماً** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث^(٧)؛

٢ - **تؤيد إعلان هيوغو^(٨)**، وإطار عمل هيوغو ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث^(٩)، بالصيغة التي اعتمدها المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث، المعقود في كوبي، هيوغو، اليابان، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وتشير إلى البيان المشترك الصادر عن الدورة الاستثنائية المعنية بكارثة المحيط الهندي: الحد من المخاطر من أجل مستقبل أكثر أمناً^(٤)؛

٣ - **تدعو** إلى إدماج الحد من مخاطر الكوارث بصورة أكثر فعالية في سياسات التنمية المستدامة والتخطيط لها وبرمجتها؛ وإلى تطوير وتعزيز المؤسسات والآليات والطاقت

(٤) A/CONF.206/6، المرفق الثاني.

(٥) A/CONF.172/9، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

(٦) انظر القرار ١/٦٠.

(٧) A/60/180.

الكفيلة ببناء القدرة على مواجهة الأخطار؛ وإلى القيام على نحو منهجي بإدماج نهج الحد من المخاطر في برامج تحقيق التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها والتعافي منها؛

٤ - تدعو الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة، بما فيها المؤسسات المالية الدولية، والهيئات الإقليمية والمنظمات الدولية الأخرى وكذلك منظمات المجتمع المدني ذات الصلة إلى دعم إطار عمل هيوغو وتنفيذه ومتابعته؛

٥ - تهيب بمنظومة الأمم المتحدة، بما فيها المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الدولية، أن تدمج أهداف إطار عمل هيوغو وأن تراعي بالكامل إطار العمل في استراتيجياتها وبرامجها، مستفيدة في ذلك من آليات التنسيق القائمة، وأن تساعد البلدان النامية عن طريق تلك الآليات في القيام على وجه السرعة بتصميم تدابير للحد من مخاطر الكوارث؛

٦ - تهيب بالمجتمع الدولي أن ينفذ بشكل كامل الالتزامات الواردة في إعلان هيوغو وإطار عمل هيوغو؛

٧ - تذكّر بأن الالتزامات الواردة في إعلان هيوغو وفي إطار عمل هيوغو تشمل تقديم المساعدة إلى البلدان النامية المعرضة للكوارث الطبيعية والدول المنكوبة بالكوارث التي تمر بمرحلة انتقالية صوب الانتعاش المادي والاجتماعي والاقتصادي المستدام، وإلى أنشطة الحد من المخاطر في مرحلة الانتعاش فيما بعد الكوارث، وإلى عمليات التأهيل؛

٨ - تهيب بمنظومة الأمم المتحدة، بما فيها المؤسسات المالية الدولية، وكذلك المصارف الإقليمية وغيرها من المنظمات الإقليمية والدولية أن تدعم، في الوقت المناسب وعلى نحو مطرد، الجهود التي تبذلها البلدان المنكوبة بالكوارث من أجل الحد من مخاطر الكوارث في عمليات الانتعاش والتأهيل فيما بعد الكوارث؛

٩ - تحيط علماً بجميع المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية المتخذة لتحقيق الحد من مخاطر الكوارث، وتكرر تأكيد الحاجة إلى اتخاذ مبادرات إقليمية وتطوير قدرة الآليات الإقليمية على الحد من مخاطر الكوارث وتعزيزها، حيثما وجدت، وتشجع على استخدام وتقاسم جميع الأدوات الموجودة؛

١٠ - تلاحظ أهمية إنشاء آليات دولية لتنفيذ الإجراءات المحددة في إطار عمل هيوغو ومن قبيل ذلك، عل سبيل المثال، منهاج العمل الدولي للانتعاش الذي شرع فيه لضمان الحد من قابلية التأثر بالكوارث في مرحلة الانتعاش فيما بعد الكوارث؛

١١ - تسلم بأنه تقع على عاتق كل دولة المسؤولية الأساسية عن تنميتها الذاتية المستدامة وعن اتخاذ تدابير فعالة للحد من خطر الكوارث، بما في ذلك المسؤولية عن حماية

الناس في إقليمها وحماية الهياكل الأساسية وغيرها من الثروات الوطنية من أثر الكوارث، بما في ذلك تنفيذ ومتابعة إطار عمل هيوغو، وتؤكد أهمية التعاون الدولي والشراكات لدعم تلك الجهود الوطنية؛

١٢ - تسلم أيضا بالحاجة إلى تعزيز تبادل الممارسات الجيدة والمعارف والدعم التقني فيما بين جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة؛

١٣ - تهيب بالمجتمع الدولي أن يدعم تطوير وتقوية المؤسسات والآليات والقدرات على جميع المستويات، وبخاصة على مستوى المجتمع المحلي، التي بإمكانها الإسهام بشكل منهجي في بناء القدرة على مواجهة الأخطار؛

١٤ - تؤكد أهمية مواصلة تعزيز قدرة شبكة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث من أجل توفير أساس متين للعمل وفق ما تقرر في إطار عمل هيوغو، وتطلب إلى الأمين العام أن يدرج هذه المسألة في تقريره إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين؛

١٥ - تسلم بأهمية إدماج منظور جنساني وكذلك إشراك المرأة في تصميم وتنفيذ جميع مراحل إدارة الكوارث، وبخاصة في مرحلة الحد من مخاطر الكوارث؛

١٦ - تعرب عن تقديرها للبلدان التي قدمت دعماً مالياً لأنشطة الاستراتيجية عن طريق التبرع للصندوق الاستئماني للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث؛

١٧ - تشجع المجتمع الدولي على توفير تبرعات مالية كافية لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للحد من الكوارث، في محاولة لضمان الدعم الكافي لأنشطة متابعة تنفيذ إطار عمل هيوغو، واستعراض الاستخدام الحالي للصندوق، وجدوى توسيع نطاق عمله لأهداف منها مساعدة البلدان النامية المعرضة للكوارث على وضع استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث؛

١٨ - تطلب إلى الأمين العام أن يرصد ما يكفي من الموارد المالية والإدارية، في حدود الموارد المتاحة، لأنشطة الأمانة المشتركة بين الوكالات للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث وأداء عملها بفعالية؛

١٩ - تدعو الحكومات والمنظمات الدولية المعنية إلى اعتبار تقييم مخاطر الكوارث جزءاً لا يتجزأ من خطط التنمية وبرامج القضاء على الفقر؛

٢٠ - تؤكد أهمية تحديد المخاطر وتقييمها وإدارتها قبل وقوع الكوارث، ولا بد في هذا الشأن من أن تتضافر جهود الأوساط الإنمائية والإنسانية والعلمية والبيئية على جميع

المستويات، وكذلك أهمية إدماج الحد من مخاطر الكوارث، حسب الاقتضاء، في خطط التنمية وبرامج القضاء على الفقر؛

٢١ - تؤكد أيضا ضرورة تعزيز فهم أسباب الكوارث والمعرفة بها بشكل أفضل، وكذلك ضرورة بناء وتعزيز قدرات التصدي لها من خلال جملة أمور، منها نقل وتبادل الخبرات والمعارف التقنية والحصول على البيانات والمعلومات ذات الصلة وتعزيز الترتيبات المؤسسية، بما في ذلك المنظمات المحلية؛

٢٢ - تسلم بأهمية الإنذار المبكر باعتباره عنصرا أساسيا في الحد من مخاطر الكوارث، وتتطلع إلى النتائج التي سيتوصل إليها المؤتمر الدولي الثالث المعني بالإنذار المبكر، الذي سيعقد في بون، ألمانيا، في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٦؛

٢٣ - تطلب في هذا السياق، إلى الأمانة المشتركة بين الوكالات للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث أن تنجز إعداد المسح العالمي بشأن القدرات والفجوات في مجال الإنذار المبكر، بما في ذلك بيان بالتكنولوجيات المتاحة للإنذار المبكر، وتدعو الدول الأعضاء إلى أن تقدم المدخلات التي قد تساعد الأمانة المشتركة بين الوكالات للاستراتيجية في إعداد هذا المسح؛

٢٤ - تكرر دعوها إلى الحكومات بأن تقوم بوضع مناهج عمل وطنية أو إنشاء مراكز تنسيق للحد من الكوارث وتعزيز ما هو موجود فعلا منها، وتشجع مناهج العمل على تبادل المعلومات ذات الصلة بالمعايير والممارسات، وتحث منظومة الأمم المتحدة، في هذا الصدد، على تقديم ما يناسب من دعم لتلك الآليات، وتدعو الأمين العام إلى تعزيز الخدمات الإقليمية التي تقدمها الأمانة المشتركة بين الوكالات للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث لكفالة هذا الدعم؛

٢٥ - تؤكد أن التعاون والتنسيق المستمرين بين الحكومات، ومنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الأخرى، والمنظمات الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، والشركاء الآخرين، حسب الاقتضاء، يعتبران عنصرا أساسيا في معالجة الآثار الناجمة عن الكوارث الطبيعية بشكل فعال؛

٢٦ - تسلم بأهمية الربط، حسب الاقتضاء، بين إدارة مخاطر الكوارث والأطر الإقليمية، من قبيل الاستراتيجية الإقليمية الأفريقية للحد من الكوارث التي وضعت في إطار

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا^(٨)، لمعالجة المسائل المتعلقة بالقضاء على الفقر والتنمية المستدامة؛

٢٧ - **تشدد** على ضرورة أن يواصل المجتمع الدولي اهتمامه بمرحلة ما بعد الإغاثة في حالات الطوارئ وأن يدعم عمليات التأهيل والتعمير والحد من المخاطر في الأجلين المتوسط والطويل، وتؤكد أهمية تنفيذ البرامج ذات الصلة بالقضاء على الفقر والتنمية المستدامة وإدارة الحد من مخاطر الكوارث في المناطق الأشد تأثراً بالكوارث، ولا سيما في البلدان النامية المعرضة للكوارث الطبيعية؛

٢٨ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، وذلك في إطار البند المعنون "التنمية المستدامة".

الجلسة العامة ٦٨

٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

(٨) A/57/304، المرفق.